التقرير السنوى لعام ٢٠١٦

شركة مصر للمقاصة والايداع والقيد المركزى

٢٠١٦

المحتويات

١) المقدمة .

٢) أعضاء مجلس الإدارة .

٣) كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة .

٤) اهتمام الشركة بإدارة المخاطر التى يتعرض لها السوق خلال عشرين عاما من الإنجازات (١٩٩٦ حتى ٢٠١٦) .

٥) أهم أنظمة العمل التى قامت الشركة بتصميمها خلال السنة .

٦) الإلتزام بقواعد الحوكمة .

٧) المسئولية الإجتماعية للشركة .

٨) نشاط الشركة خلال عام ٢٠١٦ .

٩) التدريب .

١٠) الدعم الفني .

١١) احصائيات عن نشاط الشركة خلال عام ٢٠١٦ .

١٢) تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية للشركة لعام ٢٠١٦ .

أعضاء مجلس الإدارة

١) الأستاذ/ محمد سليمان عبد السلام	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب .
٢) الدكتور/ طارق عزت عبد البارى	نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب .
٣) الدكتور / محمد عمران	عضو مجلس الإدارة .
٤) الأستاذ/ عمرو يوسف الجنايني	عضو مجلس الإدارة .
٥) الأستاذ/ عوني عبد العزيز يوسف	عضو مجلس الإدارة .
٦) الدكتور / خالد سرى صيام	عضو مجلس الادارة .
٧) الاستاذ / عمرو محمد بهاء الدين	عضو مجلس الادارة .
٨) الأستاذ/ محمد ماهر محمد علي	عضو مجلس الإدارة .
٩) الأستاذ/ محمد فتح الله محمد السيد	عضو مجلس الإدارة .
١٠) الأستاذ/ ياسر حسنين زعزع	عضو مجلس الإدارة .
١١) الأستاذ/ عمرو ماهر عبد الحميد وحل محله في ٢٠١٦/١١/٧ الأستاذ/ نضال القاسم عصر	عضو مجلس الادارة .

المقدمة

حصلت الشركة في ١٩٩٤ على ترخيص للقيام بنشاط المقاصة وتسوية المعاملات المالية للأوراق المالية التي تتم بالبورصة وما يرتبط بها من خدمات ،وبدأت الشركة مزاولة نشاطها اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٩٦ بهدف رئيسي هو تحويل التعامل على الأسهم من صكوك أسهم مطبوعة إلى التعامل من خلال قيود دفترية .

تعديل اسم الشركة

في أغسطس ١٩٩٧ تم تغيير اسم الشركة من شركة مصر للمقاصة وتسوية المعاملات المالية الى شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي. وفي يناير ٢٠٠٦ تم تعديل الاسم إلى شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي ليتوافق مع الأنشطة المنوطة بها بعد صدور قانون الإيداع والقيد المركزي رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ .

تطور رأس مال الشركة

- تأسست الشركة برأسمال ٣ مليون جنيه مصري عام ١٩٩٤ .
- خلال ٢٠٠١ تمت زيادة رأس مال الشركة إلى ١٥ مليون جنيه مصري والمرخص به إلى ٥٠ مليون جنيه مصري (وكانت هذه الزيادة هي الوحيدة النقدية التي تحملها المساهمون) .
- خلال ٢٠٠٢ تمت زيادة رأس المال إلى ١٨,٧٥٠ مليون جنيه مصري .
- خلال ٢٠٠٦ تمت زيادة رأس المال المصدر والمدفوع إلى ٤٠ مليون جنيه مصري ، وزيادة المرخص به إلى ١٠٠ مليون جنيه .
- خلال نوفمبر ٢٠٠٧ تمت زيادة رأس المال المصدر والمدفوع إلى ٨٠ مليون جنيه مصري والمرخص به إلى ٢٥٠ مليون جنيه مصري .
- خلال يوليو ٢٠٠٨ تمت زيادة رأس المال المصدر والمدفوع إلى ١٤٠ مليون جنيه مصري.
- خلال أغسطس ٢٠٠٩ تمت زيادة رأس المال المصدر والمدفوع إلى ١٥٤ مليون جنيه مصري .
- خلال مارس ٢٠١٤ تمت زيادة رأس المال المصدر والمدفوع إلى ١٨٤,٨٠٠ مليون جنيه مصري .

  ملحوظة : جميع زيادات رأس المال كانت أسهم مجانية عدا زيادة٢٠٠١ من ٣ مليون جنيه مصري إلى ١٥ مليون جنيه مصري .

وخلال عمر الشركة دأبت على مواجهة المخاطر المختلفة والتغلب عليها بالأدوات والآليات اللازمة تأميناً للمستثمرين والعاملين في سوق المال ورعايةً لهم .

كلمة السيد /رئيس مجلس إدارة

السادة مساهمي الشركة والمشتركين بها

يسرني أن التقي بكم هذا العام بعد مرور عشرين عاماً على إنشاء شركة مصر للمقاصة والايداع والقيد المركزي ، وبعد أن حققت الشركة نجاحات متتالية وإنجازات متعاقبة .

يتميز هذا التقرير بأنه يتضمن نظرة عامة على نشاط الشركة خلال العشرين عاماً الماضية ، وكيفية تطور العمل بها ، وإلقاء الضوء على نشاط الشركة خلال عام ٢٠١٦ .

تطور العمل داخل الشركة خلال هذه الفترة تطوراً كبيراً ،ولم تدخر مجالس الإدارة المتعاقبة والقائمين عليها والعاملين بالشركة وسعاً في بذل الجهد الصادق للنهوض بها .

وطول عمر الشركة كانت تواجه المخاطر التي تواجه العمل فى سوق المال وتنشئ الأدوات والآليات وتتخذ القرارات اللازمة لمواجهتها والتغلب عليها .

تميز أداء الشركة خلال العشرين عاماً الماضية بالايجابية في جميع الجوانب ، ركزت الشركة على تلبية احتياجات السوق من حيث تطوير النظم القائمة وعمل نظم جديدة تتناسب مع مناخ سوق المال المصري .

قامت بتعديل نظام إدارة السجلات ليصبح نظام أمناء الحفظ حتى يتفق مع شكله الجديد الذي ورد بقانون الايداع والقيد المركزي ٩٣ لسنة ٢٠٠٠، وما ترتب على ذلك من تحويل الأرصدة من شركات الوساطة إلى أمناء الحفظ

ومن أهم الأنظمة التى تم تطويرها نظام صرف الأرباح الذى أتاح للعميل الصرف مباشرة من خلال فروع البنوك المشتركة بالنظام وعدة وسائل أخري .

ومن أهم النظم الجديدة التي قامت الشركة بإنشائها نظام مديري الاستثمار، نظام المالك المسجل ،نظام الشراء بالهامش ، البيع من شراء ذات اليوم (T+0) ، البيع من شراء اليوم السابق (T+1) ، حقوق الاكتتاب ومنظومة عمل متكامله لوثائق المؤشر ، وكذا نظام آلي لخصم الضرائب على أرباح الأسهم ونظام لخصم الضرائب على عوائد السندات ، وكذا نظام لخصم الضرائب الرأسمالية وتوريدها لمصلحة الضرائب .

بنهاية عام ٢٠١٦ ارتفع عدد الأعضاء والمشتركين المستفيدين من الخدمات التى تقدمها الشركة ليصبح ١٨٥٧ عضواً ومشتركاً بزيادة تبلغ ١,٦% تقريبا مقارنة بالعام الماضى ،منها عدد ٢٦٤ عضو ومؤسسة مالية .

بلغ عدد الأوراق المالية المودعة لدى الشركة ١٥٩٣ ورقة مالية منها شركات مصدرة وبنوك ، وبلغ عدد السندات ١١٧ سند منها عدد ٨٤ سند خزانه و٣٢ سند توريق وسند واحد شركات .

ارتفع عدد عمليات التداول مقارنة بعام ٢٠١٥ بنسبة ٢٦,٣ % كما زاد حجم العمليات التى تم تنفيذها خلال عام ٢٠١٦ بنسبة ٢٦,٤% باجمالي قيمة ٢٧٩ مليار جنيه تقريبا .

كما قامت الشركة بتنفيذ (٩٦٦) عملية مقررة من الشركات المصدرة بنسبة زيادة تبلغ ١٤% تقريباً عن العام الماضى

حرصت الشركة على التواجد في المجتمع الخارجي إقليمياً وعالمياً ، حيث اشتركت فى المؤتمرات كمؤتمر الآيسكو ومؤتمرات منظمة الANNA وتم اختيار شركة مصر للمقاصة عضواً من أعضاء مجلس ادارتها ، ومنظمة الأميدا وهي منظمة تجمع شركات الإيداع المركزي في افريقيا والشرق الأوسط ، وتم اختيار مصر ممثلة في شركة مصر للمقاصة رئيسا لمنظمة الأميدا والأردن نائباً لها .

ولا يسعنى فى نهاية كلمتى إلا أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لجميع العاملين على الجهود المبذولة منهم خلال العام لرفع مستوى الأداء في الأنشطة التي تزاولها الشركة والخدمات التي تقدمها للمتعاملين معها في سوق المال المصري .

والله ولى التوفيق ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيـــس مجلـس الادارة

والعضو المنتدب

محمد سليمان عبد السلام

وفيما يلي أهم الأعمال التي تمت خلال الـ ٢٠ عاماً السابقة والتي تم تطبيقها لمواجهة المخاطر المتعلقة بمجال عمل الشركة ، والتي كان الهدف منها تحقيق مصلحة المستثمر بشكل خاص وتحقيق الاستقرار في سوق المال بشكل عام

أهم الإجراءات و الانظمة التي تم تطويرها من منظور إدارة المخاطر خلال ٢٠ عام

عام ١٩٩٦

لمواجهة المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل لعملية التداول وضمان حصول كل طرف علي مستحقاته بعد اتمام عملية التسوية قامت الشركة بتطبيق توصيات مجموعة الـ ٣٠ والتي وضعت التوصيات والمعايير التي يجب علي شركات المقاصة والتسوية اتباعها لضمان اتمام عملية التسوية في توقيتاتها المحددة والتي من أهمها مبدأ التسليم مقابل الدفع DVP .

عام ١٩٩٨

لمواجهة المخاطر المرتبطة بعملية تحصيل المساهم للأرباح التي تحددها الجهات المصدره ، وأيضا المخاطر المتعلقة بالتنقل بالأموال ولتخفيف معاناة المستثمرين المتعلقة بعدم حصولهم علي مستحقاتهم في التوقيتات المحددة بدأت الشركة في تقديم خدمة صرف الأرباح النقدية من خلال شبكة صرف موزعة جغرافيا علي مستوي الجمهورية عن طريق منافذ البنوك المشتركة في نظام الصرف ، كما قامت بتقديم أكثر من طريقة لصرف الأرباح بما يتناسب مع المتطلبات المختلفة للمستثمرين مثل استخراج شيكات بأسماء المساهمين والتحويل مباشرة إلى حساب المساهم في البنك ، وتوصيل الأرباح إلى مقار المستفيدين وأيضا خدمة الصرف عن طريق كارت الصراف الآلي .

عام ١٩٩٩

لمواجهة وتغطية المخاطر الناجمة عن عدم التزام أعضاء التسوية بالوفاء بالتزاماتهم قامت الشركة بإنشاء وإدارة صندوق ضمان التسويات لضمان تنفيذ التزامات التسوية الناتجة عن عمليات تداول الأوراق المالية وقد أدت كفاءة إدارة هذا الصندوق ودقة وإحكام القواعد والإجراءات التنفيذية له الي وصول معدل التسوية لجميع العمليات التي تتم في البورصة المصرية الي ١٠٠ % ، كما ارتفع تصنيف جميع شركات الوساطة في الاوراق المالية الي الفئة (أ) مما كان له أثر كبير في وضع الشركة في مصاف المؤسسات الدولية ، وقد تم بدء التشغيل الفعلي للصندوق في عام ٢٠٠٠ .

عام ٢٠٠٠

لمواجهة مخاطر عزوف المستثمرين عن الاستثمار بالسوق المصري وبالتعاون مع البنك المركزي تم تطبيق نظام الـRepatriation وهو ما يسمح بتحويل الأرباح النقدية المستحقة للمستثمرين الأجانب بالعملة الـجنبية خارج البلاد .

عام ٢٠٠١

مواجهة المخاطر التشغيلية المتعلقة بضياع أو تلف المستندات قامت شركة مصر للمقاصة بتطوير واستخدام نظام متكامل للأرشيف الالكتروني في معظم إداراتها للحفاظ علي وسهولة استرجاع جميع المستندات الخاصة بالأعضاء والمشتركين .

عام ٢٠٠٢

- لمساعدة الشركات العاملة بالسوق المصري وأيضا المستثمرين ولمواجهة مخاطر تقلبات الأسعار قامت شركة مصر للمقاصة بتعديل نظام التسوية للعمليات المنفذه علي الأوراق المالية النشطة في T+2 ، مما كان له أكبر الأثر في زيادة معدل دوران الأوراق المالية وتحفيز شريحة أكبر من المستثمرين وخاصة الأجانب لضخ استثماراتهم في السوق المصري .

عام ٢٠٠٣

- لمواجهة مخاطر إتمام عملية التسوية ومخاطر السيولة تم الاتفاق مع البنك المركزي المصري علي إتمام عملية التسوية النقدية علي حسابات بنوك المقاصة في البنك المركزي ، وعليه تصبح
- التسوية النقدية نهائية ولا رجعة فيها وهو ما كان له تأثير عظيم في زيادة ثقة المستثمرين في سوق المال وجذب رؤوس أموال محلية وأجنبية للاستثمار في السوق المصري .
- لمواجهة المخاطر التشغيلية ومخاطر استمرارية الأعمال تم إنشاء وتشغيل الموقع التبادلي للشركة ، وتم تطبيق وتجربة خطة استمرارية الأعمال للتأكد من جاهزية جميع فرق العمل للتصرف في حالة حدوث أي ظرف طارئ .

عام ٢٠٠٤

- لمواجهة المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل ومخاطر عدم التسوية والمخاطر التشغيلية تم البدء في تشغيل نظام الحجز الآلي للأسهم المراد بيعها ، وهو الأمر الذي أسهم بشكل غير مسبوق في الحد من عمليات التلاعب بأرصدة العملاء إلى مستوى بعيد ، كما أسهم في تخفيض معدلات تصويب عمليات التداول .
- لمواجهة المخاطر والمشكلات المتعلقة بالاتصال بين جهات السوق وشركة مصر للمقاصة تم تطوير وتغيير منظومة الربط الآلي بين شركة مصر للمقاصة والبورصة المصرية .

عام ٢٠٠٥

لمواجهة المخاطر المتعلقة بالالتزام ومخاطر الطرف المقابل ومخاطر السيولة تم تطوير الاجراءات والنظم الآلية لعدد من الأدوات المالية التي من شأنها تسهيل التعامل في سوق الأوراق المالية وجذب رؤوس أموال جديدة للسوق و التوافق مع ما هو مطبق في الأسواق العالمية وتتمثل هذه الآليات في الشراء بالهامش Margin trading ، البيع من شراء ذات اليوم Intra-day Trading ، ونظام إقراض واقتراض الأوراق المالية Stock Lending and Borrowing .

عام ٢٠٠٦

- لمواجهة المخاطر المتعلقة بالتشغيل ولحماية أرصدة المستثمرين من التلاعب حصلت الشركة علي ترخيص مزاولة نشاط التوقيع الالكتروني والمتمثل في قيام الشركة بإصدار شهادات التوقيع الإلكتروني والتي تهدف الشركة من تطبيقه - في المقام الاول - إلى حماية تعاملات المستثمرين في سوق الأوراق المالية و تسهيل عمليات التداول داخل السوق .
- لمواجهة أية مخاطر تتعلق بالحوكمة والشفافية و المخاطر التشغيلية تم الانتهاء من مشروع توفيق أوضاع الشركة مع قانون الايداع والقيد المركزي رقم ٩٣ لعام ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية بما يعطي المظلة القانونية الكاملة لجميع الاعمال والخدمات التي تقوم بها الشركة .

عام ٢٠٠٨

لمواجهة المخاطر المتعلقة بغسيل الأموال تم إنشاء وحدة مكافحة غسل الأموال داخل الشركة لمتابعة العمليات التي يمكن أن تكون ذات خصائص متعلقه بغسل الأموال وإخطار السلطات المختصة بها .

عام ٢٠٠٩

لمواجهة المخاطر المتعلقة بأمن وسرية المعلومات حصلت الشركة علي الشهادة العالمية ISO 27001 في مجال أمن وسرية المعلومات والتي تم منحها من المنظمة البريطانية العالمية للمعايير BSI ، والتي تضمنت داخل إطارها خدمات التوقيع الإلكتروني وخدمات إصدار قوائم المساهمين و الموقع الرئيسي والتبادلي للشركة وجميع الانشطة المساعدة لهذه الخدمات مثل التدريب وشؤون العاملين .

عام ٢٠١١

لمواجهة المخاطر المتعلقة باستمرارية الأعمال تم إجراء تدريب وتطبيق عملي متكامل لخطة استمرارية الأعمال بالإضافة إلى البدء في إنشاء موقع تبادلي آخر للشركة .

عام ٢٠١٤

للحد من مخاطر التلاعب أو التعديل في قوائم المساهمين ، وأيضا لمواجهة مخاطر تداول بيانات المساهمين ورقياً تم تفعيل خدمة إصدار قوائم المساهمين الموقعة الكترونيا .

عام ٢٠١٥

تم البدء في دراسة وتقييم جميع الأعمال والخدمات التي تقدمها الشركة في ضوء المعايير العالمية الصادرة عن اللجنة الدولية لنظم الدفع والتسوية التابعة لبنك التسويات الدولي بالاشتراك مع المنظمة العالمية لأسواق المال CPSS-IOSCO بهدف انشاء قاعدة مشتركة لإدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية علي مستوي العالم .

عام ٢٠١٦

تم الانتهاء من تقرير الإفصاح المبني على آليات وأدوات مواجهة المخاطر ، والذي يمثل المرحلة الأولى في عملية إعادة التقييم الشاملة لجميع الأعمال التي تقوم بها الشركة .

أهم الأعمال

عام ٢٠٠٢

- قامت الشركة بتطبيق النظام الدولي لترقيم الأسهم والسندات (ISIN code) للتوافق مع الأسواق المالية العالمية ، والتي أصبحت مصر للمقاصة فيما بعد عضواً في مجلس إدارة المنظمة العالمية للترقيم ANNA (مواجهه مخاطر خدمات الأوراق المالية) .
- قامت الشركة باطلاق نظام الخدمة الصوتية والنداء الآلي ، و الذي يتيح لجميع المستثمرين إمكانية الاطلاع علي والاستفسار عن جميع المعلومات المتعلقة بأرصدتهم من الأوراق المالية على مدار ٢٤ ساعة يومياً ومن خلال أكثر من وسيلة (بريد إلكتروني – رسائل قصيرة – فاكس – بريد - .....) (مواجهة مخاطر خدمات الأوراق المالية) .

عام ٢٠٠٣

صدر قرار السيد وزير المالية بأن يتم إيداع وقيد سندات الخزانة المصرية في نظام الإيداع المركزي ، وهو ما يؤكد ثقة أجهزة الدولة في كفاءة ودقة شركة مصر للمقاصة في أداء أعمالها .

عام ٢٠٠٤

تم فتح آفاق جديدة للتداول عبر الحدود وتم عقد اللجنة التأسيسية للبورصة العربية ليكون مقرها في القاهرة وتكليف شركة مصر للمقاصة بأعمال المقاصة والتسوية ،وقد توقف العمل بها حالياً لظروف خارجة عن إدارة الشركة .

عام ٢٠٠٦

تم تطوير الإجراءات والنظم الآلية الخاصة ببعض الآليات التي تمت إتاحتها للمستثمرين لزيادة فعالية وكفاءة سوق الأوراق المالية ، ومن ذلك نشاط المالك المسجل والمالك المستفيد وآلية مديري الاستثمار

عام ٢٠٠٧

منحت مؤسسة التقييم الدولية بجنيف BID - وفي حضور وزيرة التعاون الدولي - جائزة النجمة الماسية للجودة للشركة تقديراً منها لالتزام الشركة بالمعايير الدولية للجودة في تقديم خدماتها .

عام ٢٠٠٨

قامت شركة مصر للمقاصة بتوقيع اتفاقية مع مؤسسة سويفت العالمية اصبحت بموجبها مكتب خدمات سويفت معتمد في جمهورية مصر العربية ، وقام بالإشتراك بهذه الخدمة حوالي ٧٥ شركة وساطة في الأوراق المالية ، مما أسهم في تسهيل عملية تحويل الأموال من وإلى بنوك التسوية ، وتسهيل عمليات تحويل المستحقات النقدية الخاصة بأرباح المستثمرين .

عام ٢٠٠٩

حصلت الشركة علي الترخيص الخاص بمزاولة أنشطة بنك الايداع ، وتم قيد أول شركة تصدر شهادات ايداع مصرية بالسوق المصري .

عام ٢٠١٠

تم الانتهاء من تصميم وتطوير النظم الآلية اللازمة لتشغيل سوق الأوراق المالية الليبية وتقديم الدعم الفني لهذه الانظمة في ليبيا أو من مقر الشركة بالقاهرة لتقليل مخاطر عدم التمكن من تقديم خدمة الدعم بصورة سريعة .

في عام ٢٠١٢

تم الانتهاء من تصميم وتطوير نظام الاكتتاب في الأوراق المالية عن طريق الإنترنت لكل من سوق دولة الإمارات والسوق الليبي .

عام ٢٠١٣

تم الانتهاء من تصميم وتطوير النظم الخاصة بتداول حقوق الاكتتاب ونظم وثائق المؤشر .

عام ٢٠١٤

تم إنشاء وتطوير النظم الآلية اللازمة لتنفيذ قرار وزير المالية بقيام شركة مصر للمقاصة بتحصيل الضرائب الرأسمالية وضرائب توزيعات الأرباح وتوريدها الي وزارة المالية .

عام ٢٠١٥

تم الانتهاء من تطوير وتفعيل نظم وإجراءات القيد المزدوج للأوراق المالية مع سوق دولة الإمارات وشركة ناسداك دبي بغرض تيسير عمليات تحويل وتداول الأوراق المالية عبر الحدود .

حوكمة الشركات وأعمال الشركة

- تطبق الشركة معايير حوكمة الشركات بدقة شديدة في كل أنشطتها ، ويظهر ذلك جلياً في تشكيل وعمل مجلس إدارتها .
- يتم تشكيل المجلس بالانتخاب الحر المباشر بمعرفة المساهمين وبطريقة علنية .
- يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة بالإنتخاب بمعرفة المساهمين مباشرة بناء على توافر شروط خاصة .
- يتم اختيار العضو المنتدب للشركة بالإنتخاب من ذوي الخبرة من غير المساهمين بمعرفة المساهمين مباشرةً بناء على شروط خاصة .
- لضمان الحيدة والاستقلالية تكون الإدارة التنفيذية للشركة مستقلة عن كل المساهمين ولاتمثل أي منهم .
- غالبية أعضاء مجلس الإدارة من غير المساهمين ، وجميعهم من ذوي الخبرة في أعمال الشركة وأنشطتها .
- تم تشكيل لجان من أعضاء المجلس غير التنفيذيين لبحث الأمور الهامة والتوصية للمجلس بما يجب عمله ، ويتم عرض نتائج أعمال هذه اللجان على مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات ، وفي هذا الإطار فقد تم ما يلي :
  - لجنة الاستثمار :
    - نظرت هذه اللجنة تقييم مبنى وفندق لاند مارك المملوك للشركة وأوصت بعدم التصرف فيه ، بل وأوصت بإقامة مبنى ملحق جديد بالفندق ، وتم عرض توصية اللجنة على مجلس الإدارة وعلى الجمعية العامة للمساهمين ووافقت الجمعية عليها .
    - نظرت هذه اللجنة توسعة مقر الشركة بالإسكندرية وتوسعة مقر الشركة بالقاهرة .
    - تنظر دائماً الخطة الاستثمارية للشركة ومصادر الإيرادات الأخرى وأعمال أخرى كثيرة .
  - لجنة المراجعة :

راجعت هذه اللجنة تقارير إدارة المراجعة الداخلية ، والقوائم المالية ربع السنوية للشركة ، وأنشطة أخرى كثيرة ، وقدمت توصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة ، تم الأخذ بها جميعاً.

  - لجنة الترشيحات والمكافآت :

قامت هذه اللجنة بدراسة والتوصية لمجلس الإدارة بمنح علاوة إجتماعية للعاملين بالشركة لمواجهة آثار قرار تحرير سعر الصرف .

وكذلك قامت بدراسة والتوصية للمجلس والجمعية العامة للشركة بحصص العاملين ومجلس الإدارة والمساهمين في أرباح الشركة ، فضلاً عن معظم الأمور المالية ، خاصة فيما يتعلق بأعضاء مجلس افدارة وكبار التنفيذيين في الشركة .

بالإضافة إلى لجان أخرى كثيرة لا يتسع المقام لذكرها .

كما تلتزم الشركة بقواعد الحوكمة بمفهوم الإدارة الرشيدة في كل أنشطتها والخدمات التي تقدمها لجماهير المتعاملين معها ، فضلاً عن تطبيق معايير الحوكمة في كل أعمال مجلس الإدارة والجمعية العامة للمساهمين .

بعض أوجه نشاط الشركة خلال عام ٢٠١٦

استمرت الشركة في تقديم خدمات الإيداع والقيد المركزي للأعضاء والمشتركين بها بشكل فعال مما أدى إلى تزايد إقبال الشركات على قيد أوراقها المالية بنظام الايداع المركزي ، وقد ارتفع عدد المشتركين من الشركات المصدرة والبنوك ليبلغ ١٥٩٣ شركة مصدره وبنك بنهاية عام ٢٠١٦ بزيادة ٣٠ شركة مقارنة بالعام الماضى ، كما بلغ عدد الأعضاء بالشركة ٢٦٢ عضواً منها ١٥٦ شركة وساطة و٣٥ عضو تسوية مباشرة و ١٤ بنك متعاملون رئيسيون و٤٩ عضو يزاولون نشاط أمناء الحفظ و٨ أعضاء يعملون بنشاط المالك المسجل .

بلغ عدد السندات المقيدة بالايداع المركزى عدد ١١٧ سند ، منها سند واحد من سندات شركات ، وعدد ٣٢ من سندات التوريق ، وعدد ٨٤ من السندات حكومية .

قامت الشركة بتنفيذ توزيعات أرباح وعوائد وقيمة استهلاك سندات لعدد ٨٤٦ ورقة مالية ، منها ٢٢٢ ورقة مالية بقيمة إجمالية ٢٥,٤ مليار جنيه مصرى ، توزيعات عوائد واستهلاك سندات ٥٢٤ سند ، بقيمة إجمالية لسندات الخزانه ١٩٦,٨ مليار جنية و ٣,٧ مليار عوائد سندات توريق .

حيث بلغ إجمالى عدد العمليات المقررة التى قامت الشركة بتنفيذها نيابة عن الشركات المصدرة ٩٦٦ عملية ، قامت الشركة بتنفيذ توزيعات عينية (أسهم مجانية) لعدد ٦١ جهة مصدرة ، وزيادات رؤوس أموال نقدية لعدد ٣٧ جهة مصدرة ، وتخفيض رأس مال لعدد ٣ شركات مصدرة ، وتجزئة لعدد ١١ شركة ، وحالتي حق اكتتاب ، وثمانية حالات شطب من الإيداع المركزي .

بلغت القيمة السوقية للأوراق المالية المقيدة لدى الشركة (١٨٠٥) مليار جنيه مصرى ، وبلغت القيمة السوقية للأوراق المالية المودعة لدى الشركة حوالى ١٧٨٤ مليار جنيه مصرى .

بلغ اجمالى عدد عمليات التداول التى تمت تسويتها من خلال الشركة خلال عام ٢٠١٦ عدد ٦١٤٧٣٤٥ عملية تداول منها ٤٥٩٣٨ عملية بالدولار الأمريكي .

نشاط صندوق ضمان التسويات خلال عام ٢٠١٦

- تدخل صندوق ضمان التسويات ١٠٣ مرة بتسوية وتمويل عدد ١١٧١ عملية ، بقيمة ٧٠ مليون جنيه مصرى نيابة عن الأعضاء المخالفين لقواعد التسوية .
- يتم استثمار أموال الصندوق بما يحقق تنميتها وزيادتها وذلك من خلال الأدوات المالية قصيرة الأجل أو في أوراق مالية حكومية .
- بلغ المتوسط المتحرك لرأسمال صندوق ضمان التسويات ١٧٥ مليون جنيه مصرى ، وتم تصنيف جميع أعضاء الصندوق فئة (أ) بالنسبة للمستوى المرجح لمعدل المخاطر ، ولم يتدخل الصندوق بالتغطية الفعلية لأي عضو من أعضائه خلال السنة .

الدعم الفنى لسوق المال

تعمل الشركة على دعم استقرار العمل فنياً بالسوق وذلك من خلال تقديم الدعم الفنى لجميع الأطراف العاملة بالسوق المصرى من شركات الوساطة و أمناء الحفظ والشركات المصدرة وبنوك الصرف الخارجى والملاك المسجلين والمتعاملون الرئيسيون وغيرهم .

وقد تم تحويل النظم العاملة في الشركة وأمناء الحفظ وشركات الوساطة وتوزيع الأرباح من نظام 6I إلى نظام 11G وهو أحدث نظام عالمي لقواعد البيانات والذي يمتاز بالتأمين العالي والسرعة الفائقة في تسجيل واسترجاع البيانات ، وقد تطلب ذلك إجراء تعديلات بأنظمة الاتصال بين السماسرة والبنوك وأمناء الحفظ والشركة ، وذلك من خلال إعادة تجهيز حوالي ٥٠٠ جهاز حاسب آلي شخصي تقريباً في إدارات الشركة المختلفة و عدد ٥٠ جهاز في منافذ الصرف الخارجي (٤٥ فرع بنك) ، وتدريب العاملين على استخدام النظم الجديدة ، وإعادة تجهيز عدد ٥٥٠ جهاز تقريباً لعدد ١٤٠ شركة وساطة ، وعدد ٢١٠ جهاز تقريباً لعدد ٥١ أمين حفظ ، وعدد ٣٥ جهاز لعدد ١٢ بنك مقاصة ،وكذا تعديل أنظمة وأجهزة الإنترنت للعمل مع قاعدة البيانات الجديدة بالشركة .
تم تعديل نظام التسوية لإضافة إمكانية التسوية على حساب أمناء الحفظ اللذين يتعاملون مع العملاء الأجانب ، وتم تعديل برامج أمناء الحفظ بحيث تكون الشاشات على مستويين (منفذ و مراجع) .
كما تم استحداث نظام لاستقبال ومتابعة المشاكل المرسلة من شركات الوساطة عن طريق رسائل SMS والرد عليها آلياً .

التدريب

فى إطار اهتمام الشركة برفع مستوى العاملين وتنميتهم بشرياً ومهنياً تم عقد دورات تدريبية للعاملين بها في كل من (الغرفة لتجارية الأمريكية – مركز الخبرات المهنية للإدارة بيميك – الخليج للتدريب وتقنية المعلومات – الأكاديمية العربية للتعليم والتدريب المستمر – أكادمية العدالة للدراسات القانونية والاقتصادية – الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية – وغيرها من مراكز التدريب المحترمة المتخصصة) .

وذلك لعدد (٨٢) موظف بإجمالي عدد (١٩) برنامج تدريبي مختلف .

ومن منطلق إيمان الشركة بأهمية التدريب بالنسبة للعاملين بها بما يحقق تنميتهم بشرياً ومهنياً ، وبشكل يضمن قيامهم بمهامهم ومسئولياتهم وبما يتناسب مع تخصصاتهم ، اهتمت الشركة بتنظيم دورات تدريب داخلية لرفع كفاءة موظفيها وتنمية مهارتهم فى أداء وظائف أخرى وقد تم بالفعل تدريب عدد (١٠٥) موظف (تدريب تحويلي) .
كما تم تدريب عدد (٤٠) موظف من موظفي أمناء الحفظ ، وعدد (١١) فرد على نظام المالك المسجل والمالك المستفيد وعدد (١٧) فرد على آلية البيع والشراء في ذات الجلسة قامت الشركة بدورها المجتمعى فى توعية الطلبة والطالبات من خلال تدريب عدد من طلاب الجامعات بلغ عددهم (١٣٣) طالب (التدريب الصيفي) .

تفعيل استخدام البطاقات الذكية فى توزيع الأرباح

عقدت الشركة اتفاقية مع البنك التجارى الدولى لتقديم خدمة صرف أرباح الأسهم وعوائد السندات من خلال ماكينات الصرف الآلي (ATM) التابعة للبنك التجارى الدولى ، وذلك تيسيراً على المساهمين للحصول على مستحقاتهم بأقل مجهود حيث يتمكن المستثمر من الحصول على أرباحه فى جميع الشركات المصدرة التي يساهم فيها من أقرب ماكينة صرف آلي .

وبعد الانتهاء من إجراءات الاشتراك في الخدمة يتم تسليم العميل كارت ممغنط خلال خمسة أيام لاستخدامه في ماكينات الصرف ، ويمكن الشراء بهذه الكروت من كل منافذ البيع والسلاسل التجارية المشهورة ، ومن أهم مميزات وقواعد استخدام الكارت :

- إرسال رسالة مجانية على التليفون بعد اتمام المعاملة .
- يسهل للمساهم السحب وخاصةً بالنسبة للمناطق التى لم يتم تغطيتها بعد بمنافذ الصرف النقدى .
- الحد المسموح به للسحب اليومي ١٥٠٠ جنيه مصرى .
- الحد المسموح به للشراء ٣٠٠٠ جنيه .

إحصائيات عام ٢٠١٦

تطور رأسمال الشركة منذ إنشائها

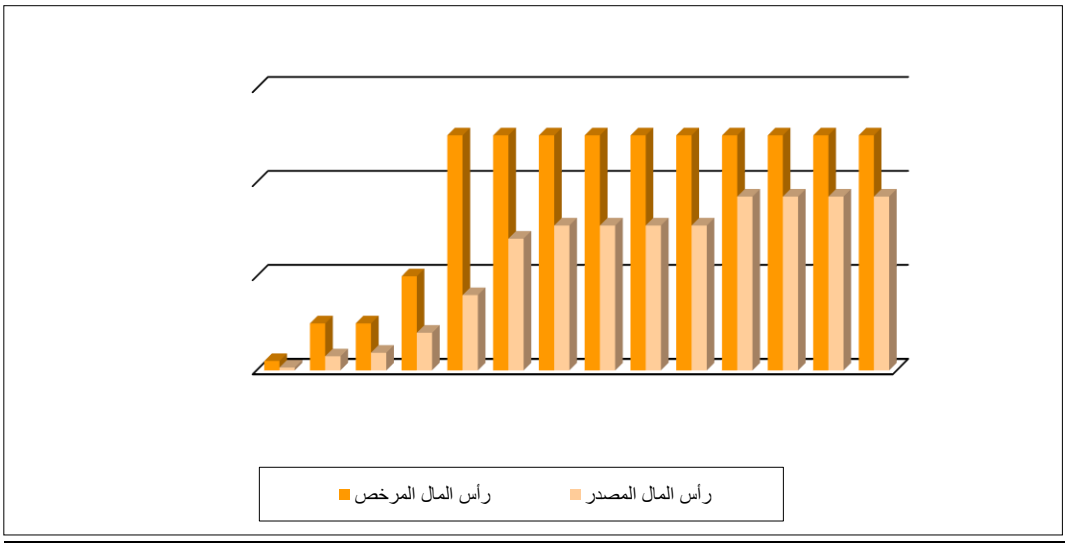

تطور رأسمال الشركة المصدر والمدفوع من ٣ ملايين جنيه عند إنشائها عام ١٩٩٤ ليبلغ بنهاية عام ٢٠١٦ مبلغ ١٨٤,٨ مليون جنيه مصري ،موزع على ١,٨٤٨ مليون سهم بقيمة إسمية ١٠٠ جنيه للسهم الواحد .

الأعضاء والمشتركون بنظام الإيداع المركزى

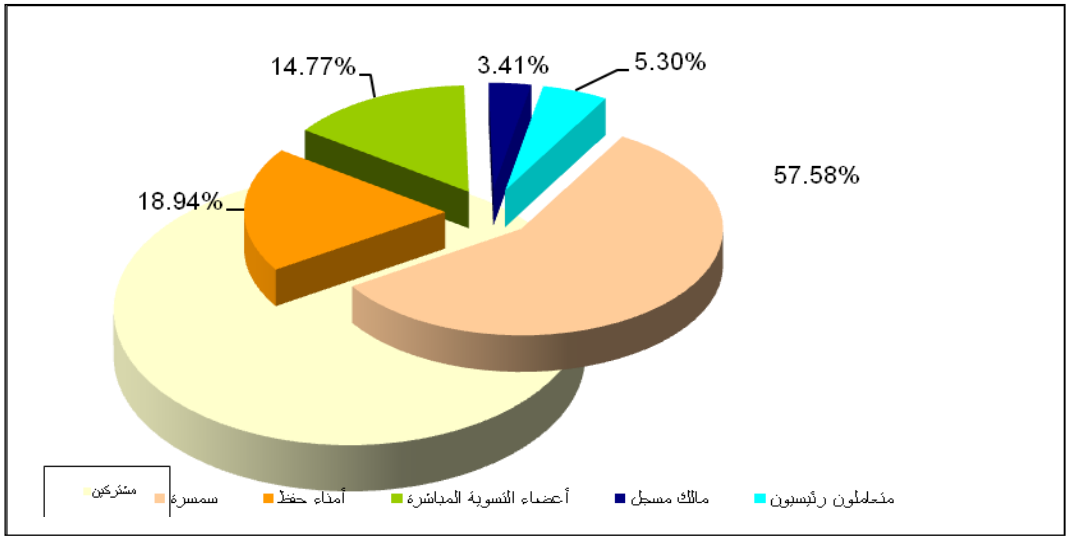

بلغ إجمالي عدد الأعضاء والمشتركون بالشركة بنهاية عام ٢٠١٦ عدد ١٨٥٧ عضواً منها ١٥٩٣ مشترك و ٢٦٤ عضو .

عدد العمليات التي تم تسويتها

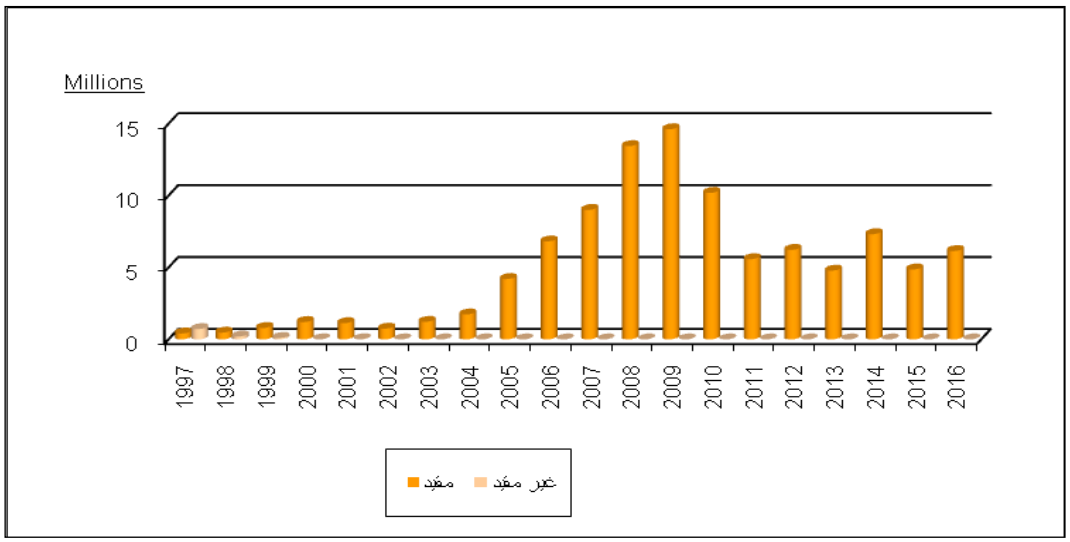

شهد عام ٢٠١٦ إرتفاعاً في عدد العمليات التي تم تسويتها على الأوراق المالية المودعة مركزياً ، حيث بلـغ عـدد العمليات التـي تم تسويتها ٦١٤٧٣٤٥ عملية بإرتفاع نسبته ٢٦,٣% تقريباً عن العام السابق .

تطور عدد الأسهم محل العمليات المنفذه التي تمت تسويتها للأوراق المالية المودعة مركزياً

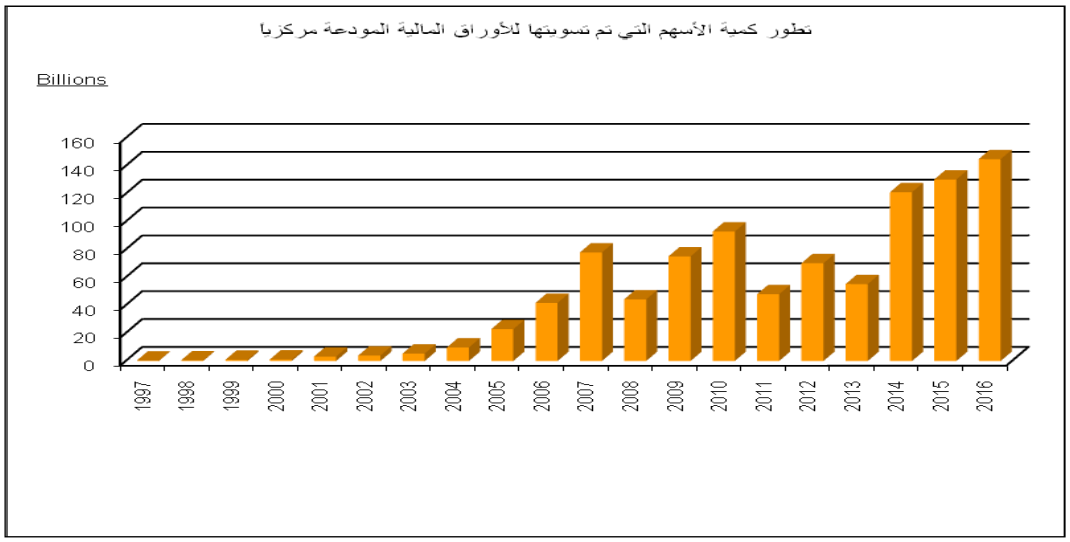

ازدادت كمية الأسهم التي تم تسويتها عام ٢٠١٦ لتبلغ ١٤٤,٨٥ مليار سهم تقريباً بإزدياد نسبته ٢٦,٤% تقريباً عن العام السابق .

رأس المال الاسمي والسوقي للأوراق المالية المقيدة بالإيداع المركزي

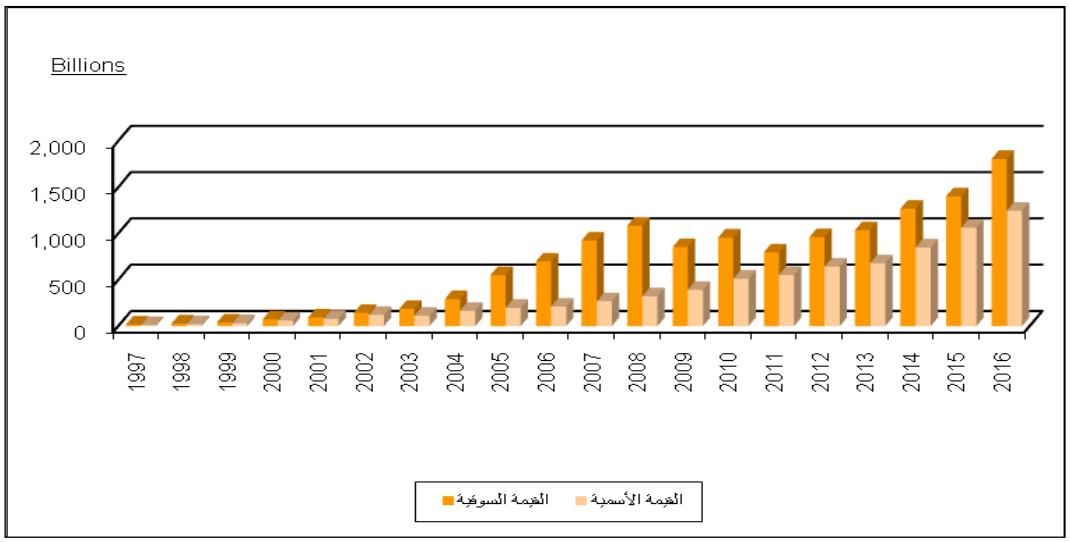

بلغ رأس المال الاسمي للأوراق المالية المودعة مركزياً ١٢٤٥,٥ مليار جنيه مصري تقريباً بزيادة نسبتها ١٧,٣% تقريباً مقارنة بالعام الماضي ، ورأس المال السوقي ١٨٠٥ مليار جنيه مصري تقريباً بارتفاع نسبته ٢٩% تقريباً مقارنة بالعام الماضي .

تطور عدد الجهات المصدرة المقيدة بنظام الإيداع المركزي

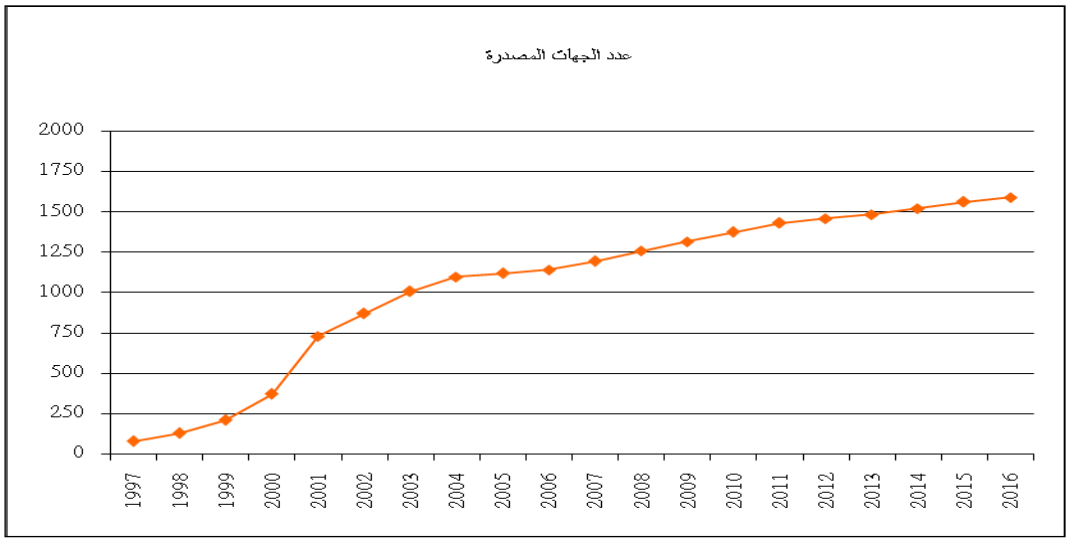

عدد الجهات المصدرة المقيدة بنظام الإيداع المركزي حتى نهاية عام ٢٠١٦ عدد ١٥٩٣ جهة مصدرة بزيادة نسبتها ٢,١% تقريباً مقارنةً بالعام الماضى .

تطور عدد السندات المقيدة بنظام الإيداع المركزي

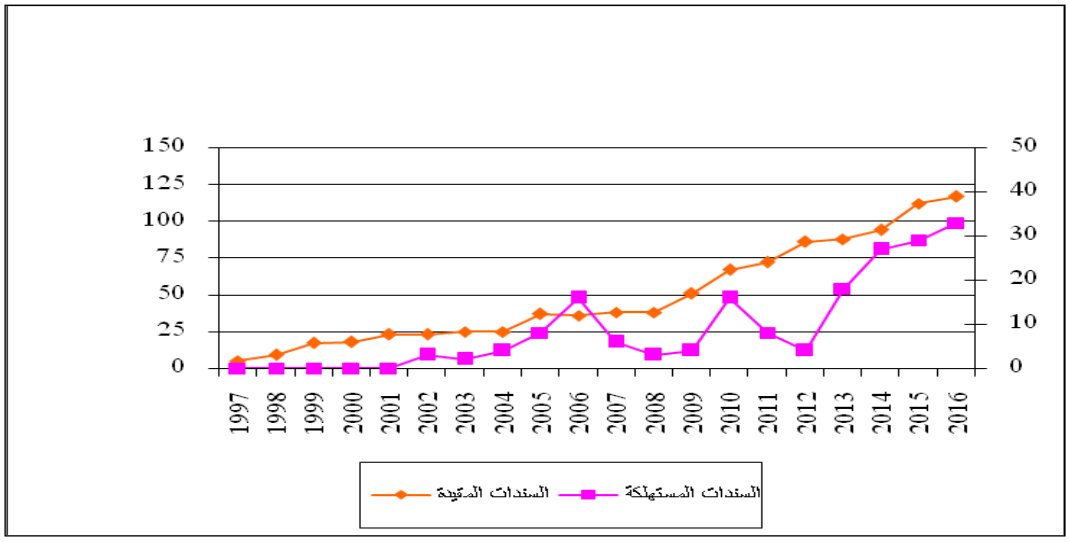

عدد السندات المقيدة بنظام الإيداع المركزي حتى نهاية عام ٢٠١٦ عدد ١١٧ سند بزيادة نسبتها ٤,٥% تقريباً عن العام الماضي علماً بانه تم استهلاك عدد ٣٣ سندات استهلاك كلي وقيد عدد ٣٨ سند جديد .

تطور قيمة الأرباح المنصرفة

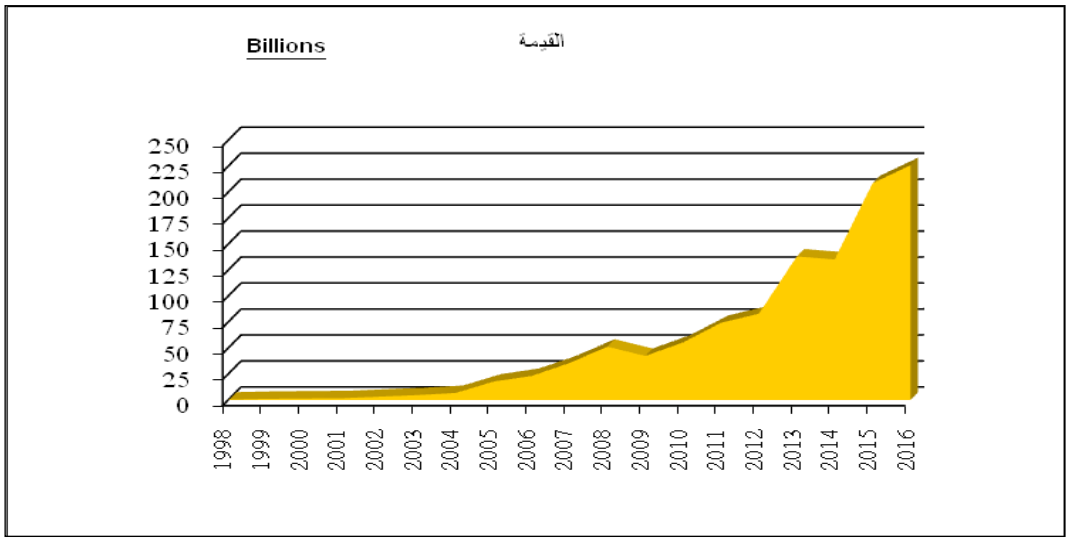

إرتفعت أرباح الأوراق المالية الموزعة من خلال الشركة خلال العام ، حيث بلغت الأرباح الموزعة خلال عام ٢٠١٦ مبلغ ٢٢٦ مليار جنيه مصري تقريباً بإرتفاع نسبته ٨,٣% تقريباً عن العام الماضي منها ٢٠٠.٥١ مليار جنية مصري تقريباً عوائد وإستهلاك كلي وجزئي للسندات و ٢٥,٤ مليار جنية تقريباً أرباح أسهم .

تطور عدد المساهمين الذين قاموا بصرف الأرباح

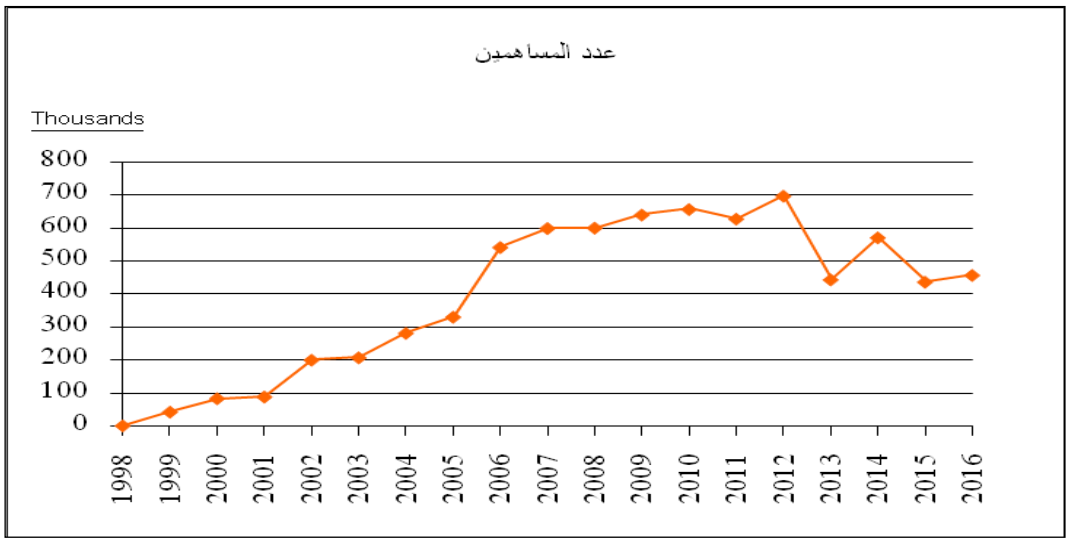

إرتفع عدد المستثمرين الذين قاموا بصرف الأرباح المستحقة لهم من خلال الشركة ليصل إلى ٤٥٨٣٣٩ مساهم خلال عام ٢٠١٦ بإرتفاع قدره ٤,٧% تقريباً مقارنة بالعام الماضي .

تطور عدد منافذ الصرف

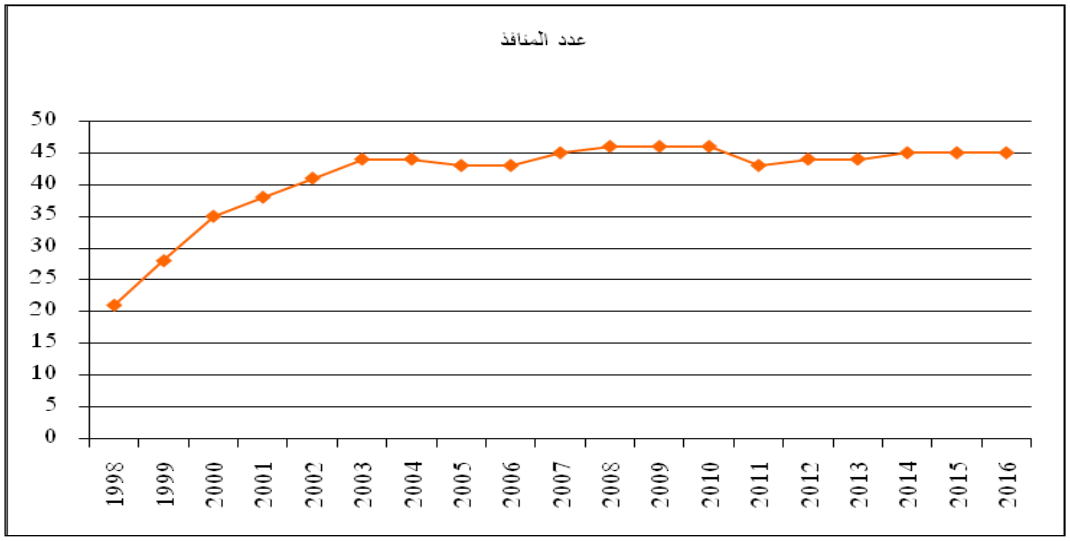

عدد منافذ الصرف التابعة للشركة بنهاية عام ٢٠١٦ عدد ٤٥ منفذ صرف موزعة على جميع أنحاء الجمهورية .

العمليات المقررة المنفذة من خلال الشركة

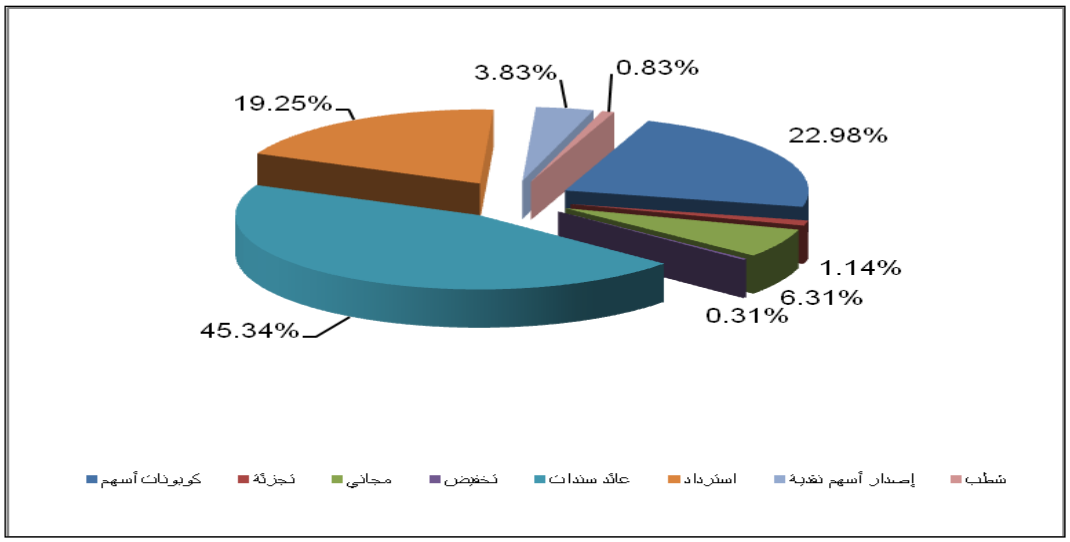

إرتفع عدد العمليات المقررة المنفذة من خلال الشركة نيابة عن الجهات المصدرة للأوراق المالية بنهاية عام ٢٠١٦ عدد ٩٦٦ عملية مقررة بإرتفاع نسبته ١٤% تقريباً عن العام السابق .

تطور رأسمال صندوق ضمان التسويات

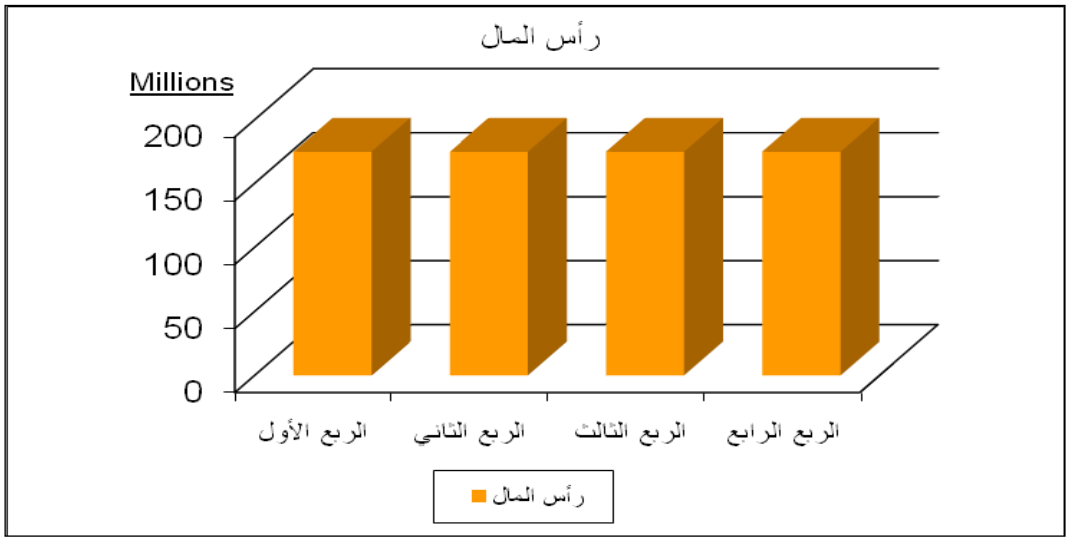

المتوسط المتحرك لرأسمال صندوق ضمان التسويات عن الفترات الأربع الربع سنوية خلال عام ٢٠١٦ مبلغ ١٧٥ مليون جنيه في كل فترة .

خدمات المستثمرين

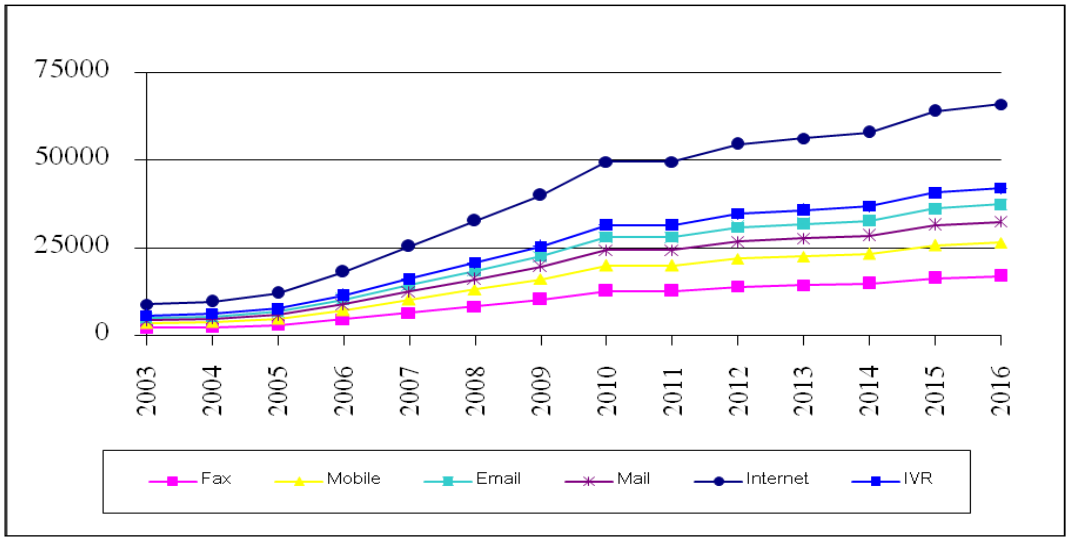

ارتفع عدد المستثمرين المستفيدين من خدمات الاستعلام المقدمة من شركة مصر للمقاصة خلال العام الحالي ليصل إلى ٢١٤٩١٢ مستثمر تقريباً .

ملحوظة :

مصدر الأرقام والإحصائيات قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة عن عام ٢٠١٦ وبعض الأعوام السابقة .

تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية للشركة لعام ٢٠١٦

المحاسبون المتحدون
محاسبون ومراجعون قانونيون

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير مراقبي الحسابات

إلى السادة المساهمين
شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي- شركة مساهمة مصرية
أعضاء صندوق ضمان التسويات

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي – شركة مساهمة مصرية (لأنشطة الإيداع والقيد المركزي وصندوق ضمان التسويات) – والمتمثلة في قائمة المركز المالى المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية (الهيئة العامة لسوق المال سابقاً) رقم (٢٩) بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠٠٤، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المستقل لشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي – شركة مساهمة مصرية (لأنشطة الإيداع والقيد المركزي وصندوق ضمان التسويات) – في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وعن أدائها المالي المستقل وتدفقاتها النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة وقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية (الهيئة العامة لسوق المال سابقا) رقم (٢٩) بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠٠٤.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، وقد تم جرد الأسهم المودعة بالحفظ المركزي بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

مراقبا الحسابات

عبد المنعم عبد الحليم سلام
محاسب قانوني
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٢٣٤٧
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية ٣٦١
المحاسبون المتحدون

طه محمود خالد
زميل مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٥١٣٦
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٨
BDO خالد وشركاه

القاهرة في ٨ مارس ٢٠١٧

شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي - ش.م.م.

قائمة المركز المالي المستقلة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	إيضاح	٢٠١٦/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٥/١٢/٣١ جنيه مصري
الاصول			
الاصول غير المتداوله			
الاصول الثابتة	٧	١٤٣,٢٧٧,٦٩٧	١٤٠,٤٩٢,٥٧١
مشروعات تحت التنفيذ	٨	٦,٨٩٩,٨١٧	٥,٢٢٠,٥٦٥
الاستثمار في شركة تابعة	٩	-	٤,٤٢٥,٠٠٠
استثمارات في شركات شقيقة	١٠	١,٤٥١,٧٥٠	١,٤٥١,٧٥٠
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	١١	٢٦٢,٩١٨,٥١٢	٢٢٩,٠٠٧,٦٣٤
استثمارات متاحة للبيع	١٢	١٧,٣٩٥,٧٤١	١٠,٠١٧,٧٤١
المساهمة بصندوق حماية المستثمر	١٣	٢,١١٥,١٥٤	٢,١١٥,١٥٤
اصول غير ملموسة	١٤	٢,٥٠٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠
دفعات مقدمة عن عملية التاجير التمويلي	٢/٣٣	-	١,٥٨٥,٧٢٥
مجموع الأصول غير المتداولة		٤٣٦,٥٥٨,٦٧١	٣٩٦,٨١٦,١٤٠
الاصول المتداولة			
المدينون والارصدة المدينة الاخرى	١٥	١٠٤,٥٦٨,٨١٦	٨٢,٣٧٠,٠٣٣
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	١٦	٨٣,٨٧٨,١٢٥	١٨٣,٥٩٨,٨٦٠
النقدية والحسابات لدى البنوك	١٧	٥٣٤,١٩٥,٩٤٥	٣٦٦,٩٤٧,٠٣٧
ارصدة لدى البنوك - توزيعات كوبونات	١٨	١,٧٣٣,٥٢٠,٤٨٠	١,١٦٠,٩٣٦,٥٠٨
مجموع الأصول المتداولة		٢,٤٥٦,١٦٣,٣٦٦	١,٧٩٣,٨٥٢,٤٣٨
إجمالي الأصول		٢,٨٩٢,٧٢٢,٠٣٧	٢,١٩٠,٦٦٨,٥٧٨
حقوق الملكية والالتزامات			
حقوق الملكية			
راس المال المصدر والمدفوع	٢١	١٨٤,٨٠٠,٠٠٠	١٨٤,٨٠٠,٠٠٠
الاحتياطي القانوني	٢٢	١٧,١١٩,٨٩٤	١٠,٤٤٨,٤٠٠
ارباح السنة		١٢٦,٧٥٨,٣٨٢	٨٠,٠٥٤,٥٥١
الارباح المرحلة		١٠,٩٦٧,٠٨٠	-
مجموع حقوق الملكية لنشاطي الإيداع والقيد المركزي		٣٣٩,٦٤٥,٣٥٦	٢٧٥,٣٠٢,٩٥١
صندوق ضمان التسويات			
المجمع العام	٢٤	١٨٣,٩٧٢,٢١٠	١٨١,٥٠٥,٥٤٤
المجمع الخاص	٢٥	٥٢,١٧٦,٣٠٢	٥١,٩٣٥,٠٤٩
الاحتياطي القانوني	٢٢	٦,٢٦٠,٥٧٢	٤,٢٣٥,٧٣٢
ارباح السنة		٣٨,٤٧١,٩٧١	٢٣,٤١٣,٢٥٧
الأرباح المرحلة		٢٤,٨٠٠,٧١٨	-
مجموع حقوق الملكية لصندوق ضمان التسويات		٣٠٥,٦٨١,٧٧٣	٢٦١,٠٨٩,٥٨٢
مجموع حقوق الملكية		٦٤٥,٣٢٧,١٢٩	٥٣٦,٣٩٢,٥٣٣
الالتزامات غير المتداولة			
ارباح بيع عقارات مع إعادة الاستئجار	١/٣٣	-	١٤٤,٧٤٨
التزامات ضريبية مؤجلة	٣٤	١٣,٥٢٧,٦٢٩	٢,٩٤٤,٦٣٤
مجموع الالتزامات غير المتداولة		١٣,٥٢٧,٦٢٩	٣,٠٨٩,٣٨٢
الالتزامات المتداولة			
دائنو توزيعات كوبونات – عملاء	١٨	١,٧٣٣,٥٢٠,٤٨٠	١,١٦٠,٩٣٦,٥٠٨
الدائنون والارصدة الدائنة الاخرى	١٩	٤٦١,٨٧٥,٧٢٤	٤٦٢,٥٣٠,٤٣٧
مخصصات مخاطر ومطالبات	٢٠	١٧,٧٢٣,٤٢١	١٤,٦٣٩,٤٩٣
التزامات ضريبية	٣١	٢٠,٧٤٧,٦٥٤	١٣,٠٨٠,٢٢٥
مجموع الالتزامات المتداولة		٢,٢٣٣,٨٦٧,٢٧٩	١,٦٥١,١٨٦,٦٦٣
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات		٢,٨٩٢,٧٢٢,٠٣٧	٢,١٩٠,٦٦٨,٥٧٨
الحسابات النظامية	٣٢	١,٧٨٢,٦٢١,٣٤٩,٧٠٨	١,٣٨٤,٠٣٧,٩٥١,٦٥٨

تقرير مراقبا الحسابات " مرفق "

ا. عصام عزي	**د. طارق عبد الباري**	**ا. محمد سليمان عبد السلام**
المستشار المالي والمشرف على الإدارة المالية	**عضو مجلس الإدارة المنتدب**	**رئيس مجلس الإدارة**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي - ش.م.م.

قائمة الدخل (الأرباح والخسائر) المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	إيضاح	٢٠١٦/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٥/١٢/٣١ جنيه مصري
إيرادات الخدمات	٢٦	١٣٦,٦٣٥,٠٨٤	١٠٤,٤٩٨,١٢٤
تكلفة الخدمات	٢٧	(١٠٠,٤٢٩,٩٦٢)	(٩١,٥٧٣,٤٣١)
إجمالي الربح		٣٦,٢٠٥,١٢٢	١٢,٩٢٤,٦٩٣
عوائد دائنة		٩١,٧٧٢,٥١٠	٦٨,٠٣٣,٧٣٠
إيراد استثمارات	٢٨	١٤٥,٤٥٩,٨٢٧	١٣٣,٥٢٧,٧٢٨
الإيرادات الأخرى	٢٩	٣٢,٦٦٦,٩٦٧	٩,٨٣٩,٩٨٢
		٣٠٦,١٠٤,٤٢٦	٢٢٤,٣٢٦,١٣٣
المصروفات العمومية والإدارية	٣٠	(٩٢,٩٢٤,٨٦٧)	(٩٠,٥١٧,٤٠٠)
المخصصات		(٤,٦٢٨,٦٦٩)	-
صافي أرباح السنة قبل الضرائب		٢٠٨,٥٥٠,٨٩٠	١٣٣,٨٠٨,٧٣٣
الضرائب	٣١	(٣٤,٦٢٤,٢٠٣)	(٢٤,٨٩٥,٢٥١)
صافي أرباح السنة		١٧٣,٩٢٦,٦٨٧	١٠٨,٩١٣,٤٨٢
يتمثل صافي أرباح السنة فيما يلي:			
صافي أرباح نشاطي الإيداع والقيد المركزي		١٣٣,٤٢٩,٨٧٦	٨٤,٢٦٧,٩٤٨
صافي أرباح صندوق ضمان التسويات		٤٠,٤٩٦,٨١١	٢٤,٦٤٥,٥٣٤
		١٧٣,٩٢٦,٦٨٧	١٠٨,٩١٣,٤٨٢

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي - ش.م.م.

قائمة الدخل الشامل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	إيضاح	٢٠١٦/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠١٥/١٢/٣١ جنيه مصري
أرباح السنة:			
صافي أرباح نشاطي الإيداع والقيد المركزي		١٣٣,٤٢٩,٨٧٦	٨٤,٢٦٧,٩٤٨
صافي أرباح صندوق ضمان التسويات		٤٠,٤٩٦,٨١١	٢٤,٦٤٥,٥٣٤
الدخل الشامل الآخر:			
أرباح فروق العملة غير المحققة الناتجة عن ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية (بالصافي)	٣٥	٣٢,٣٠٧,٣٩٢	-
يخصم:			
المحول إلى الأرباح المرحلة خلال السنة		(٣٢,٣٠٧,٣٩٢)	-
الصافي		-	-
إجمالي الدخل الشامل عن السنة		١٧٣,٩٢٦,٦٨٧	١٠٨,٩١٣,٤٨٢

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.